سلسلة نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

الجزء الثالث – ملخص لائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة

pwc

ملخص لائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة

مقدمة

في ٧ سبتمبر ٢٠٢٣ تم نشر لائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة ("لائحة نقل البيانات الشخصية") في المملكة العربية السعودية ("المملكة"). توفر لائحة نقل البيانات تفاصيل المتطلبات الحالية للمادة ٢٩ من نظام حماية البيانات الشخصية ("النظام") بشأن عمليات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود. ستدخل لائحة نقل البيانات حيز التنفيذ في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٤. ومن هذا التاريخ، سيصبح النظام أيضًا قابلاً للتنفيذ بالكامل.

تعد لائحة نقل البيانات ضرورية لمساعدة الجهات على معالجة المخاوف المختلفة المتعلقة بنقل البيانات الشخصية عبر الحدود. إنه بمثابة إطار لضمان تدفق البيانات الشخصية الآمنة والمسؤولة عبر الحدود.

في هذا الجزء الثالث من "سلسلة نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية" نقدم دليلاً **مفصلاً حول القواعد المتعلقة بنقل البيانات الشخصية عبر الحدود.**

يعتمد دليلنا على النص الحالي للنظام ولائحة نقل البيانات. ومن المتوقع أن تصدر الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ("سدايا") وثيقة توجيهية منفصلة حول هذا الموضوع في الوقت المناسب.

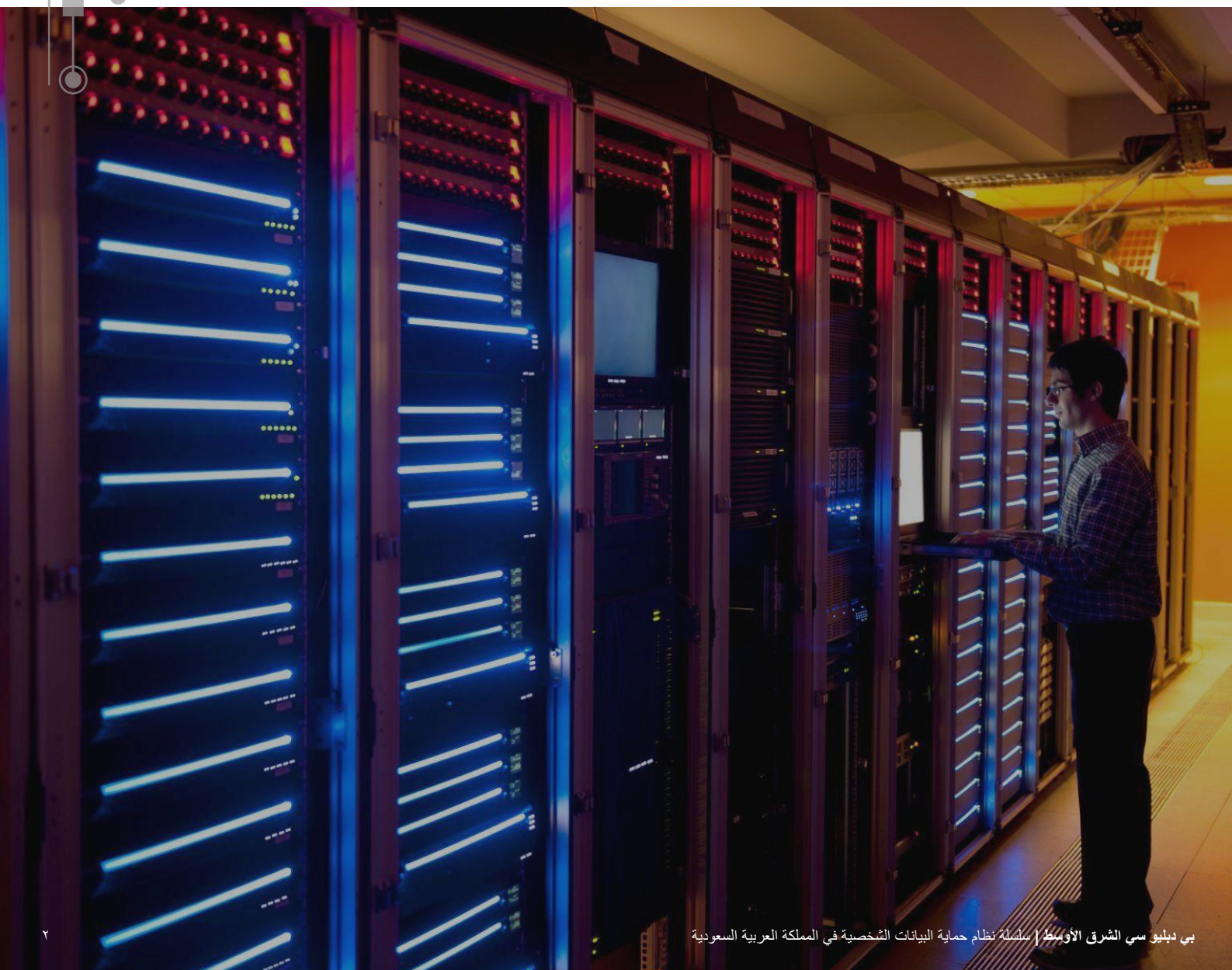

المصطلحات والتعريفات

نقل البيانات الشخصية[1] هو نقل البيانات الشخصية خارج الحدود الجغرافية للمملكة لغرض المعالجة.

الإفصاح يعني تمكين لأي جهة - عدا جهة التحكم أو جهة المعالجة بحسب الأحوال - من الحصول على البيانات الشخصية أو جمعها أو استخدامها بأي وسيلة ولأي غرض.

جهة التحكم هي أي جهة عامة أو خاصة تحدد الغرض من معالجة البيانات الشخصية وكيفية ذلك سواء باشرت معالجة البيانات بواسطتها أم بواسطة جهة المعالجة.

جهة المعالجة هي أي جهة عامة أو خاصة تعالج البيانات الشخصية لمصلحة جهة التحكم ونيابة عنها.

[1] في هذه السلسلة يستخدم مصطلح "عمليات نقل البيانات الشخصية" و"نقل البيانات الشخصية عبر الحدود" بالتبادل.

خطوات النقل النظامي للبيانات الشخصية عبر الحدود

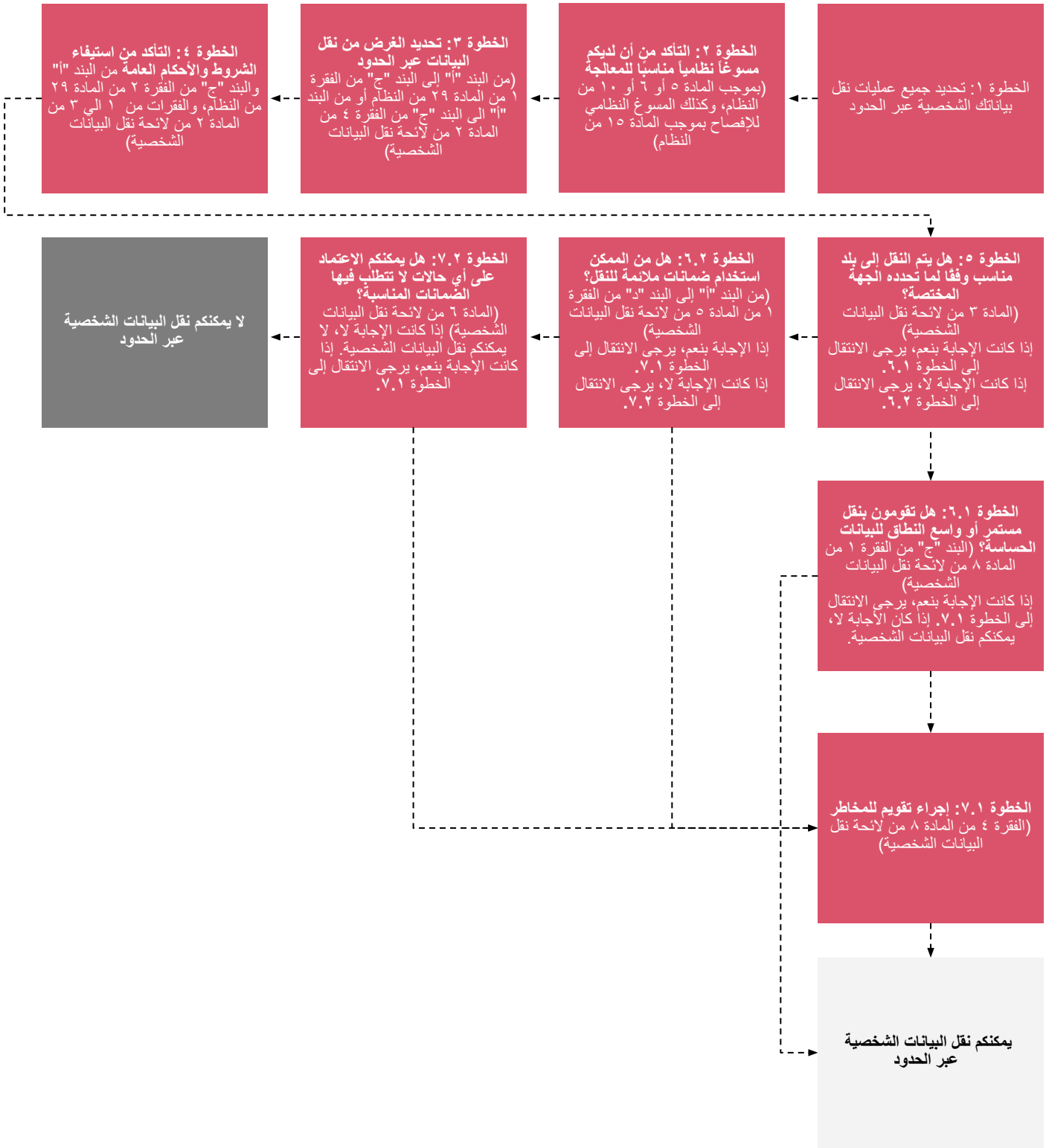

لقد حددنا كما هو موضح أدناه الخطوات التي، إذا نُفّذت بشكل صحيح، يسمح بالنقل النظامي للبيانات الشخصية. ومن المهم أن يتم تنفيذ هذه الخطوات بالتسلسل، كما هو موضح أدناه.

الخطوة	وصف الخطوة	المادة
الخطوة ١	يجب على جهة التحكم أولاً تحديد أنشطة معالجة البيانات الشخصية الحالية والمخططة والتي تتضمن عمليات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود. يجب تسجيل هذه الأنشطة في الوثيقة الداخلية لجهة التحكم - سجلات أنشطة معالجة البيانات الشخصية، وبعد ذلك يمكن لجهة التحكم الانتقال إلى **الخطوة ٢**.	**المادة ٣١ من النظام**
الخطوة ٢	يجب على جهة التحكم التأكد من أن لديها **مسوغاً نظاميًا مناسبًا** للمعالجة (وفقًا للمادة ٥ أو ٦ أو ١٠ من النظام)، بالإضافة إلى **مسوغ نظامي للإفصاح** عن البيانات الشخصية (وفقًا للمادة ١٥ من النظام)[٢]. للحصول على نظرة عامة على هذه الأنظمة، يرجى الاطلاع على الرابط الخاص بالجزء الأول من سلسلة حماية البيانات الشخصية. بعد التأكد من وجود المسوغ النظامي المناسب (للمعالجة والإفصاح)، يمكن لجهة التحكم الانتقال إلى **الخطوة ٣**.	**المادة ٥ و ٦ من النظام أو المادة ١٠ و ١٥ من النظام**

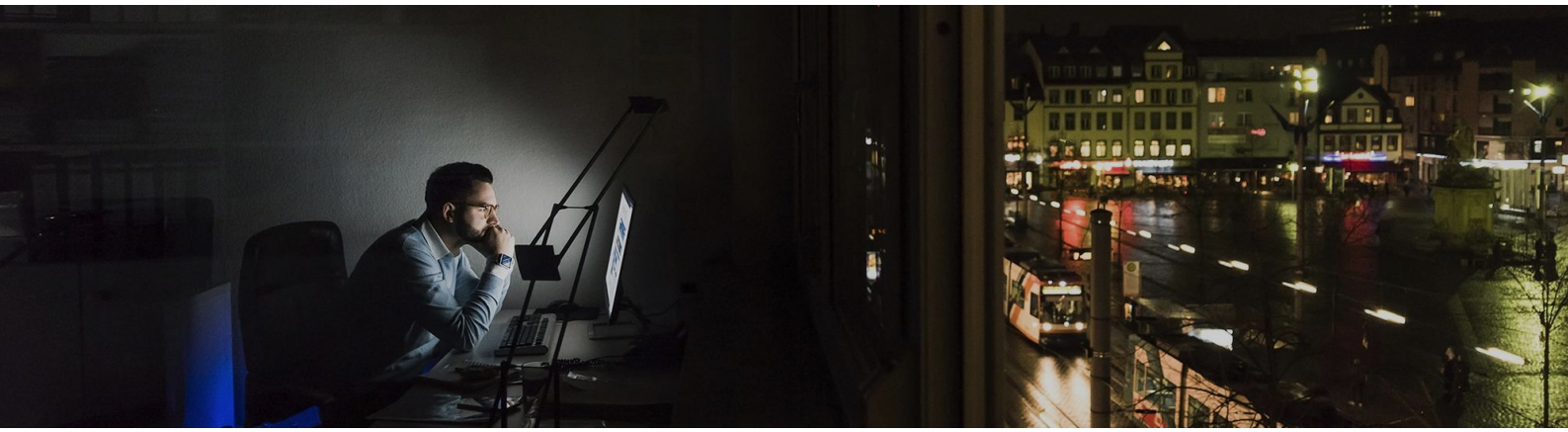

[٢] يرجى ملاحظة أنه بشكل عام، سيتم اعتبار نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بمثابة إفصاح بموجب المادة ١٥ من النظام (مثل نقل البيانات الشخصية من جهة إلى جهة آخر - بما في ذلك داخل نفس مجموعة المؤسسات). سوف تحتاج جهة التحكم إلى التأكد مما يلي:

١. لديها مسوغ نظامي للإفصاح عن تلك المسوغات المحددة في المادة ١٥ من النظام (يضاف شرط وجود مسوغ نظامي إلى ما تنص عليه المادة ٥ أو ٦ أو ١٠ من النظام)؛

٢. التأكد من أن الإفصاح هو الإفصاح المسموح به. لا يمكن لجهة التحكم الإفصاح عن البيانات الشخصية في الحالات المنصوص عليها في المادة ٦ من النظام.

٣. إذا كان الإفصاح مسموحًا به - تأكد من وجود ضمانات كافية حسب الاقتضاء إذا كان الإفصاح لجهة المعالجة وفقًا للمادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للنظام.

الخطوة	وصف الخطوة	المادة
الخطوة ٣	يجب على جهة التحكم تقويم ما إذا كان بإمكانها استخدام أحد الأغراض التالية لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود. **الالتزام بالاتفاقيات الدولية** التي تكون المملكة طرفاً فيها (مثل الاتفاقيات التجارية أو الأمنية أو الدبلوماسية). **مصالح المملكة** (مثل الأمن القومي، أو التنمية الاقتصادية، أو غيرها من الأهداف الاستراتيجية). **التزامات صاحب البيانات الشخصية بموجب الاتفاقيات أو العقود** التي يكون صاحب البيانات الشخصية طرفًا فيها. **الأنشطة التشغيلية لجهة التحكم** (على سبيل المثال، العمليات التجارية المختلفة، بما في ذلك عمليات الإدارة المركزية، والوظائف الإدارية، والعمليات الأخرى المهمة لوظائف جهة التحكم). **فائدة أو خدمة مقدمة لصاحب البيانات الشخصية** (على سبيل المثال، الخدمات أو المزايا التي قد تتضمن الوصول إلى خدمات متنوعة، والسفر الدولي السلس، وتجارب العملاء المحسنة، وما إلى ذلك). **البحوث والدراسات العلمية.** إذا كانت جهة التحكم تعتمد على أي من الأغراض المذكورة أعلاه، فقد تنتقل جهة التحكم إلى **الخطوة ٤.**	**الفقرة ١ من المادة ٢٩ من النظام، الفقرة ٤ من المادة ٢ من لائحة نقل البيانات الشخصية**
الخطوة ٤	يجب على جهة التحكم التأكد من الالتزام بشروط البند "أ" والبند "ج" من الفقرة ٢ من المادة ٢٩ من النظام والفقرات من ١ الي ٣ من المادة ٢ من لائحة نقل البيانات الشخصية. خاصة: • ألا يترتب على هذا النقل أي ضرر بالأمن القومي أو الأمن الوطني للمملكة[٣]. • يجب أن يقتصر النقل على الحد الأدنى من البيانات الشخصية المطلوبة[٤]. • لا يؤثر النقل على خصوصية أصحاب البيانات الشخصية أو مستوى الحماية المكفولة للبيانات الشخصية بموجب النظام ولوائحه التنفيذية. إذا استوفت جهة التحكم جميع الشروط المذكورة أعلاه، فقد تنتقل جهة التحكم إلى **الخطوة ٥.**	**البند "أ" والبند "ج" من الفقرة ٢ من المادة ٢٩ من النظام، والفقرات من ١ الي ٣ من المادة ٢ من لائحة نقل البيانات الشخصية**

[٣] وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٩ من النظام ، لا ينطبق هذا الشرط على حالات الضرورة القصوى للحفاظ على الحياة أو الأمن الوطني لصاحب البيانات الشخصية أو للوقاية من المرض أو فحصها أو علاجه. ومع ذلك، ليس من الواضح تمامًا ما إذا كان سيتم السماح عمليًا بأي عمليات نقل للبيانات الشخصية عبر الحدود إذا كان من الممكن أن تضر بالأمن القومي أو الأمن الوطني للمملكة. ومن المتوقع أن تقوم سدايا بتوضيح هذه النقطة.

[٤] وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٩ من النظام، لا ينطبق هذا الشرط على حالات الضرورة القصوى للحفاظ على الحياة أو الأمن الوطني لصاحب البيانات الشخصية أو للوقاية من المرض أو فحصه أو علاجه. ومع ذلك، عند قراءة الفقرة ٢ من المادة ٢ من لائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة، قد يكون من الممكن استنتاج أن هذا الشرط ينطبق في جميع حالات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، حتى في حالات الضرورة القصوى المذكورة أعلاه. ومن المتوقع أن تقوم سدايا بتوضيح هذه النقطة.

الخطوة	وصف الخطوة	المادة
الخطوة ٥	• تحتاج جهة التحكم إلى تحديد ما إذا كان النقل إلى بلد يتمتع **بمستوى مناسب من الحماية**[٥]، على النحو الذي تحدده الجهة المختصة[٦] في المملكة. • ويجب ألا يقل هذا المستوى من الحماية عن المعايير المنصوص عليها في النظام ولائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة. • يجب أن تنتقل جهة التحكم إلى **الخطوة ٦.١**، إذا: • قررت الجهة المختصة في المملكة أن الدولة، باعتبارها مستوردًا للبيانات الشخصية، توفر مستوى مناسبًا من حماية البيانات الشخصية، على النحو الذي تحدده الجهة المختصة في المملكة؛ أو • النقل اللازم هو الحفاظ على الحياة أو الأمن الوطني لصاحب البيانات الشخصية أو للوقاية من المرض أو فحصه أو علاجه. • يجب أن تنتقل جهة التحكم إلى **الخطوة ٦.٢**، إذا: • الدولة، باعتبارها مستوردًا للبيانات الشخصية، لم تحددها الجهة المختصة في المملكة على أنها تتمتع بمستوى مناسب من حماية البيانات الشخصية، وفي الوقت نفسه • لا يكون النقل ضروريًا للحفاظ على الحياة أو الأمن الوطني لصاحب البيانات الشخصية أو للوقاية من المرض أو فحصه أو علاجه.	**المادة ٣ من لائحة نقل البيانات الشخصية**
الخطوة ٦.١	إذا كانت المعالجة تنطوي على نقل مستمر أو واسع النطاق للبيانات الحساسة خارج المملكة، فيجب على جهة التحكم إجراء تقويم للمخاطر وفقًا **للخطوة ٧.١**، إذا لم يكن هناك نقل واسع النطاق للبيانات الحساسة - يمكن لجهة التحكم نقل البيانات الشخصية دون مثل هذا التقويم.	**البند "ج" من الفقرة ١ من المادة ٨ من لائحة نقل البيانات الشخصية**

[٥] اعتبارًا من تاريخ هذا النشر، لم يتم تحديد الدول التي تتمتع بمستوى مناسب من حماية البيانات الشخصية.

[٦] اعتبارًا من تاريخ هذا النشر، فإن الجهة المختصة في المملكة في مجال البيانات الشخصية هي سدايا.

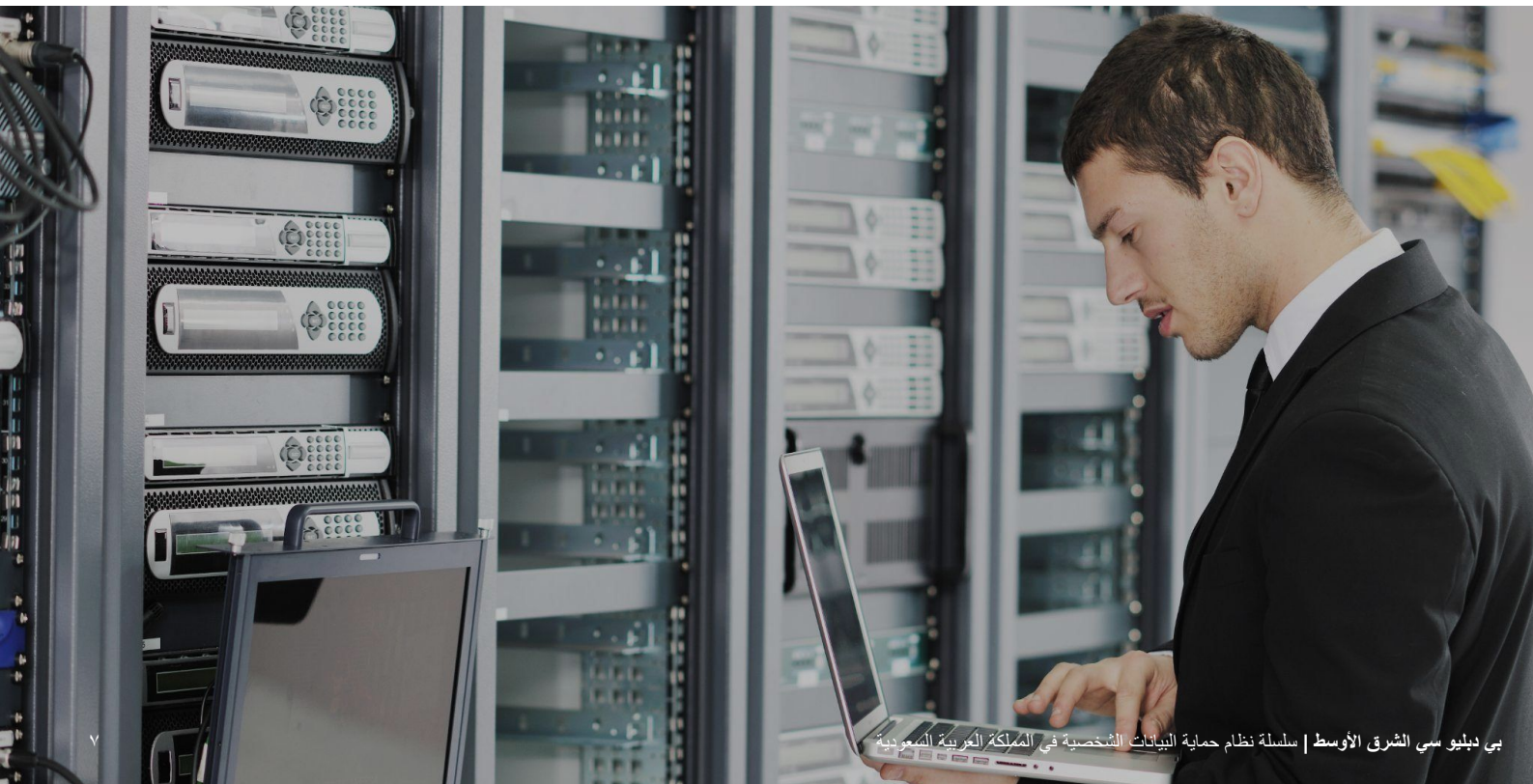

الخطوة	وصف الخطوة	المادة
الخطوة ٦.٢	يمكن لجهة التحكم نقل البيانات الشخصية خارج المملكة، باستخدام أي من **الضمانات المناسبة**[٧] التالية: **القواعد المشتركة الملزمة:** القواعد المشتركة الملزمة هي إطار عمل لحماية البيانات أثناء عمليات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بين الجهات المشاركة في نشاط اقتصادي مشترك. يجب أن تتم الموافقة على القواعد المشتركة الملزمة من قبل الجهة المختصة في المملكة. **البنود التعاقدية القياسية:** تضمن البنود التعاقدية القياسية حماية البيانات الشخصية وفقًا للنموذج القياسي الصادر عن الجهة المختصة في المملكة. **شهادات الالتزام:** يتم إصدار شهادة الامتثال للنظام ولائحته التنفيذية من قبل جهة معتمدة نيابة عن الجهة المختصة، إلى جانب الالتزامات القابلة للتنفيذ من جهة التحكم أو جهة المعالجة خارج المملكة لتطبيق الضمانات الملائمة. **قواعد السلوك الملزمة:** يجب الموافقة على قواعد السلوك من قبل الجهة المختصة في المملكة، بناءً على الطلبات المنفصلة المقدمة في كل حالة، إلى جانب الالتزامات القابلة للتنفيذ من جانب جهة التحكم أو جهة المعالجة خارج المملكة لتطبيق الضمانات الملائمة. إذا تم تطبيق أي من الضمانات المذكورة أعلاه، يجب على جهة التحكم إجراء **تقويم للمخاطر وفقًا للخطوة ٧.١**. في غياب أي من الضمانات المذكورة أعلاه، يجب على جهة التحكم الانتقال إلى **الخطوة ٧.٢**.	**الفقرة ١ من المادة ٥ من لائحة نقل البيانات الشخصية**

٧وحتى تاريخ هذا النشر، لم يتم تنفيذ أي من هذه الضمانات في المملكة.

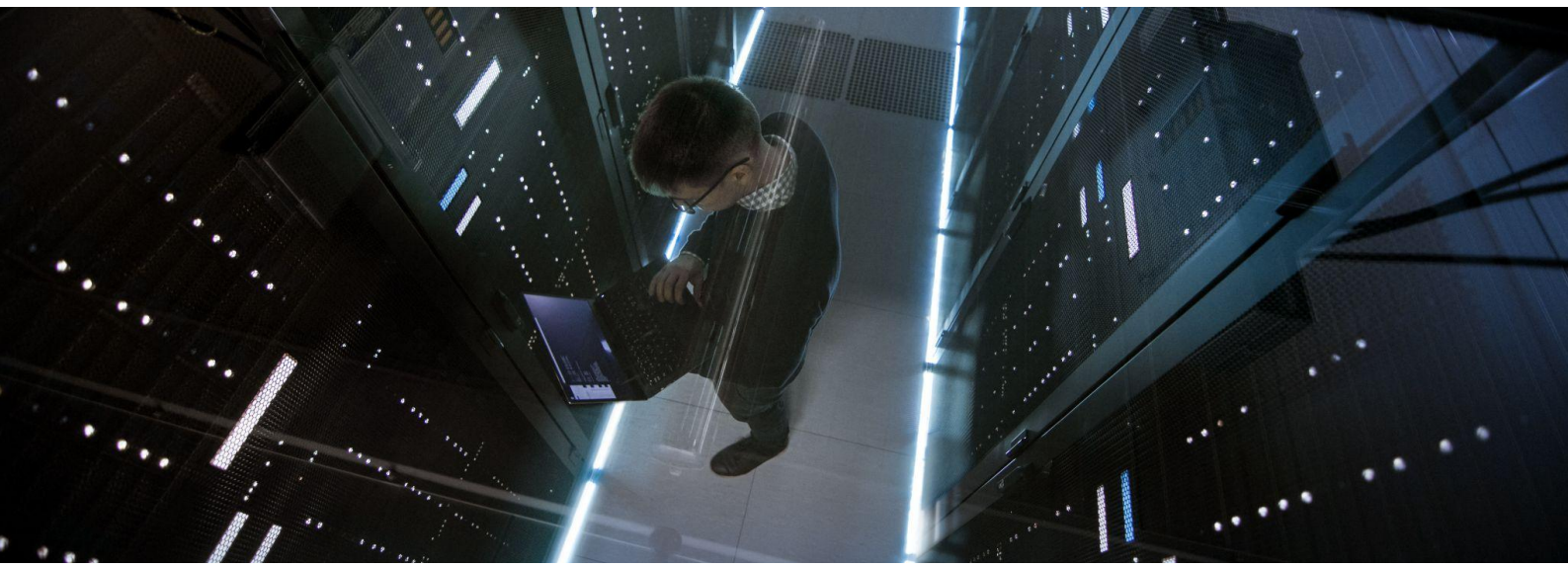

الخطوة	وصف الخطوة	المادة
الخطوة ٧.١	يجب على جهة التحكم إجراء تقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية خارج المملكة. وينبغي أن يتضمن هذا التقويم العناصر التالية على الأقل: ١. الغرض من النقل أو الإفصاح ومسوغه النظامي. ٢. وصف طبيعة النقل أو الإفصاح المزمع القيام به ونطاقه الجغرافي. ٣. وسائل وضمانات نقل البيانات الشخصية خارج المملكة ومدى كفايتها لتحقيق مستوى الحماية المطلوب للبيانات الشخصية. ٤. التدابير المتخذة للتأكد من أن النقل أو الكشف يقتصر على الحد الأدنى من البيانات الشخصية اللازمة لتحقيق الأغراض. ٥. الأثار المادية أو المعنوية التي قد تترتب على النقل أو الإفصاح، واحتمال حدوث أي أضرار على أصحاب البيانات الشخصية. ٦. تدابير لمنع وتخفيف المخاطر المحددة لحماية البيانات الشخصية. ٧. بعد إجراء تقويم المخاطر، يمكن لجهة نقل البيانات الشخصية.	**الفقرة ٢ من المادة ٨ من لائحة نقل البيانات الشخصية**

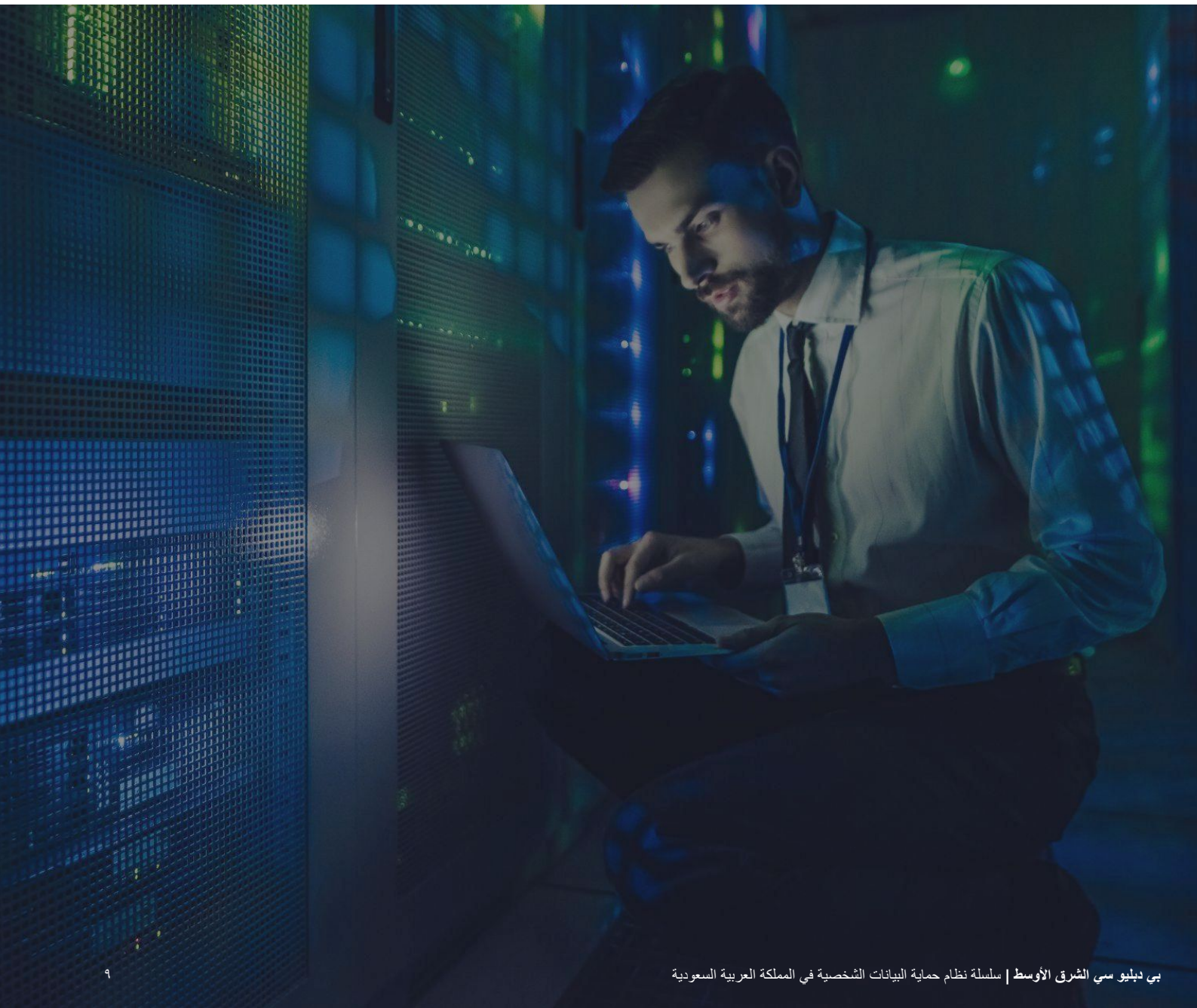

الخطوة	وصف الخطوة	المادة
الخطوة ٧.٢	يمكن لجهة التحكم نقل البيانات الشخصية خارج المملكة في أي من **الحالات** المبينة أدناه طالما أن جهة التحكم تضمن عدم وجود أي من الضمانات الممكنة من المادة ٥ من لائحة نقل البيانات الشخصية قابلة للتطبيق. **إبرام وتنفيذ اتفاق:** يلزم نقل البيانات الشخصية لإبرام أو تنفيذ اتفاق يكون صاحب البيانات الشخصية طرفًا فيها (على سبيل المثال، تقديم خدمة أو تنفيذ اتفاق للبيع و الشراء). **الأمن الوطني أو المصلحة العامة:** إذا كانت جهة التحكم جهة عامة، وكان نقل البيانات الشخصية مطلوبًا لحماية الأمن الوطني للمملكة أو لتحقيق مصلحة عامة. **التحقيق في الجرائم أو ملاحقتها:** في الحالات التي تكون فيها جهة التحكم جهة عامة، ويلزم نقل البيانات الشخصية للتحقيق في الجرائم أو كشف عنها، أو ملاحقة مرتكبيها، أو تنفيذ العقوبات الجزائية. **المصالح الحيوية:** نقل البيانات الشخصية مطلوب لحماية المصالح الحيوية لصاحب البيانات الشخصية الذي لا يمكن الاتصال به.	**المادة ٦ من لائحة نقل البيانات الشخصية**

إذا قامت جهة التحكم بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة ضمن الخطوة ٦.٢ أو ٧.٢ (وفقًا للجدول أعلاه)، فيجب على جهة التحكم **إيقاف النقل فورًا في أي من الحالات التالية** (وفقًا للمادة ٧ من لائحة نقل البيانات الشخصية):

١. يؤثر النقل على الأمن الوطني أو المصالح الحيوية للمملكة.
٢. إذا كانت نتائج تقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية خارج المملكة تسبب خطورة عالية على خصوصية أصحاب البيانات الشخصية.
٣. لم تعد الضمانات المناسبة التي اعتمدتها جهة التحكم قابلة للتطبيق.
٤. جهة التحكم غير قادرة على فرض الضمانات الملائمة.

التواصل معنا

يرجى التواصل معنا لمناقشة كيف يمكن لشركة بي دبليو سي الشرق الأوسط المساعدة في تنفيذ برنامج حماية البيانات الشخصية لديكم.

فيل ميني
مدير تنفيذي في فريق الثقة الرقمية والأمن السيبراني
+971 56 369 7736
phil.mennie@pwc.com
linkedin.com/in/philmennie

ريتشارد تشودزينسكي
مدير الفريق القانوني في فريق الثقة الرقمية والأمن السيبراني
+971 56 417 6591
richard.chudzynski@pwc.com
linkedin.com/in/richardchudzynski

شكرًا لكم

حول شركة بي دبليو سي الشرق الأوسط
تأسست شركة بي دبليو سي الشرق الأوسط منذ ٤٠ عامًا، ولديها ٢٢ مكتبًا في ١٢ دولة. باعتبارنا مجتمعًا يضم ٨٠٠٠ شخص من جميع أنحاء المنطقة، نقدم المزيج المثالي من الأشخاص والتكنولوجيا وقدرات الخبراء بدءًا من الإستراتيجية ومرورًا بالاستشارات والمشاورات إلى خدمات الضرائب والضمان، لحل التحديات الأكثر إلحاحًا في المنطقة (www.pwc.com/me).
تشير شركة بي دبليو سي الشرق الأوسط إلى شبكة بي دبليو سي أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، والتي يعتبر كلًا منها كيانًا نظاميًا منفصلًا. ولمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.pwc.com/structure .
جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٤ لشركة بي دبليو سي الشرق الأوسط